مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

دراسة علمية عن الشركات الاهلية والشركات الحكومية

المشرف الدكتور اكرم افساى
a.afsay@ut.ac.ir
(في مجمع فارابي جامعة طهران)
الباحث فاضل محيسن داهي دبيس
fadhilmohisen@gmail.com
(طالب ماجستير في مجمع فارابي جامعة طهران)

المستخلص
في عالم اليوم، يُعتبر مفهوم الشركات والمنظمات ككيانات اقتصادية واجتماعية له دورٌ مهم للغاية في تطوير المجتمعات. تلعب الشركات كالوحدات الاقتصادية دورًا حيويًا ليس فقط في إنتاج السلع والخدمات، بل أيضًا من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل، مما يُسهم في تحسين جودة حياة الأفراد. في هذا السياق، يوجد نوعان رئيسيان من الشركات: الشركات الحكومية والشركات الخاصة أو غير الحكومية. كلٌ من هذين النوعين له خصائصه وأهدافه وتحدياته الخاصة، وفهمها يُعد ضروريًا لتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول.

Abstract
In today's world, the concept of companies and organizations as economic and social entities plays a very important role in the development of societies. Companies as economic units play a vital role not only in producing goods and services, but also by creating jobs and increasing income, which contributes to improving the quality of life of individuals. In this context, there are two main types of companies: government companies and private or non-governmental companies. Each of these two types has its own characteristics, goals and challenges, and understanding them is essential to analyze the economic and social situation of countries.

المقدمة
تُعتبر الشركات الحكومية، التي تكون مملوكة ومدارة بشكل مباشر من قبل الدولة، عادةً مؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات عامة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. تعمل هذه الشركات في مجالات مثل الطاقة والنقل والصحة والتعليم، وهدفها الرئيسي هو تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين. من جهة أخرى، تُؤسس الشركات الخاصة أو غير الحكومية عادةً بهدف تحقيق الربح، وتسعى لزيادة الكفاءة والتنافسية في السوق. يمكن أن تلعب هذه الشركات دورًا مؤثرًا في النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وإحداث الابتكار. اعتمادًا على الظروف الاقتصادية لكل دولة، قد تقرر الحكومات إدارة بعض الصناعات بشكل حكومي أو على العكس، قد تُفَوِّض بعض الخدمات للقطاع الخاص. تتأثر هذه القرارات عادةً بعدة عوامل بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية والوضع الاقتصادي والسياسات العامة للدولة. لذلك، فإن دراسة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

هيكل وأداء كل نوع من هذه الشركات يمكن أن تساعدنا في فهم التحديات والفرص الموجودة في اقتصاد الدول.

في هذا المقال، سنقوم بدراسة دقيقة للاختلافات والتشابهات بين الشركات الحكومية والخاصة. سنحلل أيضًا التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لكل نوع من هذه الشركات على المجتمع. نظرًا لأن كل نوع يمكن أن يلعب دورًا خاصًا في التنمية المستدامة، فإن الفهم الدقيق لهما يمكن أن يكون مفتاحًا لصانعي السياسات لاتخاذ قرارات أفضل. وعلاوة على ذلك، في عالم اليوم الذي يشهد تغييرات سريعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، هناك حاجة ملحة للابتكار والمرونة في كلا النوعين من الشركات. يجب أن تكون الشركات الحكومية قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة مثل التغيرات التكنولوجية والاحتياجات المتغيرة للمجتمع. من ناحية أخرى، يجب على الشركات الخاصة مواجهة المنافسة الشديدة في السوق وأن تسعى للابتكار من أجل البقاء والنمو.

في الختام، يهدف هذا المقال إلى دراسة أعمق لهذين النوعين من الشركات حتى نتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف لكل منهما. سنبذل جهدًا لتقديم حلول لتحسين أداء كل نوع من هذه المنظمات لكي تتمكن من خدمة المجتمع بشكل أفضل وتلعب دورًا فعالاً في التنمية المستدامة.

*** الشركات الأهلية**

تُعتبر الشركات الأهلية من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية من خلال إشراك المجتمع في عملية الإنتاج والخدمات. تأسست هذه الشركات كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعزز من روح التعاون والمشاركة بين الأفراد. يُعرف هذا النوع من الشركات بأنها كيانات اقتصادية تُؤسس من قبل مجموعة من الأفراد الذين يسعون لتحقيق أهداف مشتركة، غالبًا ما تكون مرتبطة بتحسين الظروف المعيشية في مجتمعاتهم.(**مبادئ، تعريف وتصنيف الشركات الحكومية** .تأليف: مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢١، ص. ١٣-١٦.) تتميز الشركات الأهلية بالعديد من الخصائص التي تجعلها فريدة. أولاً، تعتمد هذه الشركات على مبدأ التعاون بين الأعضاء، حيث يُساهم كل فرد برأسماله أو جهوده لتحقيق أهداف الشركة. ثانيًا، تُركز الشركات الأهلية على تلبية احتياجات المجتمع المحلي، مما يجعلها أكثر مرونة في التعامل مع التحديات المحلية. على سبيل المثال، يمكن أن تتخصص شركة أهلية في إنتاج سلع معينة أو تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات سكان منطقة معينة، مما يُعزز من فرص النجاح والاستدامة. تُعتبر القوانين والتشريعات التي تحكم إنشاء الشركات الأهلية عنصرًا أساسيًا في نجاحها. في العديد من الدول، تم وضع أطر قانونية لدعم هذا النوع من الشركات، مما يُسهل عملية تأسيسها ويُوفر لها الحماية القانونية اللازمة. يتطلب إنشاء شركة أهلية عادةً وجود عدد معين من الأفراد كمؤسسين، بالإضافة إلى توفير رأس المال اللازم لبدء النشاط. يُعتبر هذا الإجراء خطوة مهمة لضمان الالتزام والمشاركة الفعالة من جميع الأعضاء.

تُواجه الشركات الأهلية أيضًا مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على أدائها. من أبرز هذه التحديات هو نقص التمويل، حيث قد يجد المؤسسون صعوبة في جمع الأموال اللازمة لتشغيل الشركة وتطويرها. كما أن الافتقار إلى الخبرة الإدارية والفنية يمكن أن يُشكل عقبة أمام نجاح هذه الشركات. لذلك، يُعتبر التدريب والتوجيه جزءًا أساسيًا من عملية دعم الشركات الأهلية، حيث يمكن أن يُساعد ذلك في تعزيز المهارات اللازمة لإدارة الأعمال بشكل فعال. إضافة إلى ذلك، تلعب الشركات الأهلية دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال خلق فرص العمل وتوفير السلع والخدمات المطلوبة، تُساهم هذه الشركات في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المجتمعات المحلية. كما أن نجاح الشركات الأهلية يمكن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أن يُحفز على إنشاء المزيد من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يُعزز من روح التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع. من الجدير بالذكر أن الشركات الأهلية ليست فقط وسيلة لتحقيق الربح، بل هي أيضًا وسيلة لتعزيز القيم الاجتماعية والإنسانية. تعمل هذه الشركات على بناء مجتمع متماسك يساهم أفراده في تطويره وتحسينه. وبالتالي، فإن نجاح الشركة الأهلية لا يُقاس فقط بمقدار الربح الذي تحققه، بل أيضًا بمدى تأثيرها الإيجابي على المجتمع.(**كتاب التعريف بالشركات الحكومية** .تأليف: وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠٢٠، ص. ٤٥-٥٠.)

في الختام، تُعد الشركات الأهلية نموذجًا مبتكرًا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي. تحتاج هذه الشركات إلى الدعم والتوجيه المناسبين لتجاوز التحديات التي تواجهها وتحقيق أهدافها. إن تعزيز الوعي بأهمية هذه الشركات ودورها الحيوي في المجتمعات يمكن أن يُسهم بشكل كبير في نجاحها واستمراريتها.

١.١ تعريف الشركات الأهلية

الشركات الأهلية تُعرّف بأنها كيانات قانونية تُنشأ من قبل مجموعة من الأفراد، لا يقل عددهم عن ٥٠ شخصًا، بهدف ممارسة نشاط اقتصادي جماعي يهدف إلى تحقيق التنمية الجهوية. هذه الشركات تمثل نموذجًا مبتكرًا في الاقتصاد الاجتماعي، حيث تركز على تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتعزيز العدالة الاجتماعية. تتمتع الشركات الأهلية بالشخصية القانونية، مما يمكنها من ممارسة الأنشطة الاقتصادية بشكل رسمي.(**كتاب الحوكمة في الشركات الحكومية** .تأليف: أحمد العلي، منشورات الدار العربية، ٢٠٢٢، ص. ٧٨-٨٢.)

تأسست الشركات الأهلية في تونس بموجب مرسوم رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي يهدف إلى دعم المبادرات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة. يُشترط أن يكون مؤسسو هذه الشركات من سكان المنطقة المعنية وأن يتمتعوا بصفة الناخب في الانتخابات البلدية، مما يعكس الطابع المحلي لهذه الكيانات. يُعتبر الهدف الرئيسي من إنشاء الشركات الأهلية هو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في تلك المناطق، من خلال توفير فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

تتكون الشركات الأهلية من نوعين رئيسيين: شركات أهلية محلية وشركات أهلية جهوية. يجب أن لا يقل رأس المال للشركات المحلية عن عشرة آلاف دينار، بينما يجب أن لا يقل رأس المال للشركات الجهوية عن عشرين ألف دينار. تُخضع هذه الشركات لإشراف السلطات المحلية أو الجهوية حسب نوعها، مما يضمن توافق نشاطاتها مع احتياجات المجتمع المحلي. تُدار الشركات الأهلية بواسطة مجلس إدارة منتخب يتكون من ستة إلى اثني عشر عضوًا، حيث يتم انتخاب رئيس المجلس من بين الأعضاء. هذا الهيكل الإداري يعزز من مشاركة الأعضاء في اتخاذ القرارات ويعكس مبادئ الديمقراطية والتعاون التي تقوم عليها هذه الشركات. كما يُعتبر التصرف في الموارد المالية أحد الجوانب المهمة في إدارة الشركات الأهلية، حيث يتم تخصيص نسبة من الأرباح لدعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية. تلتزم الشركات الأهلية بمجموعة من المبادئ الأساسية عند ممارسة نشاطها، مثل مبدأ المشاركة المجتمعية وأولوية الإنسان على الربح الفردي. كما تُشجع هذه الشركات على تحقيق المصالح الفردية ضمن إطار المصلحة المشتركة، مما يعزز من روح التعاون والتضامن بين الأعضاء. يُعتبر الانخراط الحر والانسحاب الإرادي جزءًا أساسيًا من عمل هذه الشركات، مما يمنع أي شكل من أشكال الإقصاء الاجتماعي.

تُعفى الشركات الأهلية ومساهموها من الضرائب والرسوم لفترة تصل إلى عشر سنوات، مما يُعزز من قدرتها التنافسية ويساعدها على النمو والتطور. كما تُخصص نسبة معينة من الأرباح لدعم الأنشطة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الاجتماعية والثقافية، مما يُظهر التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.(**الشركات الحكومية: الأسس والمكانة** . تأليف: وزارة التخطيط، ٢٠٢١، ص. ٤-٧.)

بشكل عام، تُعتبر الشركات الأهلية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي. تسهم هذه الشركات في تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير فرص العمل، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

١.٢ الأهداف والغايات

تهدف الشركات الأهلية إلى:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات

تهدف الشركات الأهلية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية. من أبرز هذه الأهداف:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية: تسعى الشركات الأهلية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين أفراد المجتمع. يتم ذلك عبر توفير فرص عمل متساوية وتعزيز المشاركة الاقتصادية لجميع الأفراد، مما يساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. التنمية الجهوية: تُركز الشركات الأهلية على تحقيق التنمية وفقًا لخصوصيات كل منطقة واحتياجاتها. يُعتبر هذا الهدف أساسيًا، حيث يُعزز من قدرة المجتمعات المحلية على تطوير مشاريع تتناسب مع مواردها واحتياجاتها، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة.

٣. تلبية احتياجات المجتمع: تهدف الشركات الأهلية إلى الاستجابة للاحتياجات المحلية من خلال تقديم خدمات ومنتجات تلبي تلك الاحتياجات. هذا التوجه يعزز من قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي ويُقلل الاعتماد على المنتجات والخدمات الخارجية.

٤. تعزيز المبادرة الجماعية: تشجع الشركات الأهلية على العمل الجماعي والتعاون بين الأفراد، مما يُعزز من روح التضامن والمشاركة في اتخاذ القرارات. هذا النوع من الإدارة الديمقراطية يُساهم في بناء مجتمع متماسك يشارك أفراده في تطويره.

٥. خلق الثروة: تسعى الشركات الأهلية إلى خلق قيمة اقتصادية من خلال تطوير المشاريع المحلية، مما يُسهم في زيادة الدخل وتحسين الظروف الاقتصادية للأفراد. هذه العملية تُساعد أيضًا في تقليص نسب البطالة، خاصة بين فئة الشباب.

٦. تعزيز الاستدامة: تهدف الشركات الأهلية إلى تحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وتطويرها بشكل مستدام، مما يُساعد في الحفاظ على البيئة ويُعزز من جودة الحياة.

٧. توفير قروض ميسرة: تعمل الدولة على دعم الشركات الأهلية من خلال توفير آليات تمويل ميسرة، مما يُساعد في تعزيز قدرتها على النمو والتوسع. هذه القروض تُعتبر حافزًا مهمًا لتشجيع المبادرات الاقتصادية الجديدة وتطوير المشاريع القائمة.(**تحليل أداء الشركات الحكومية في العالم العربي** .تأليف: مركز الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص. ١٥-١٩.)

بشكل عام، تُعد الشركات الأهلية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي، حيث تساهم بشكل مباشر في تحسين ظروف الحياة وتوفير فرص العمل للأفراد في المجتمع.

- تلبية احتياجات المجتمع المحلي وفقًا لخصوصياته

تسعى الشركات الأهلية إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي وفقًا لخصوصياته من خلال عدة استراتيجيات ومبادرات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة. هذه الشركات تُعتبر حلقة وصل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بين الأفراد واحتياجاتهم، حيث تركز على فهم الخصائص الفريدة لكل مجتمع وتقديم الحلول المناسبة. (**دور الشركات الحكومية في الاقتصاد الوطني** .تأليف: علي الرفاعي، المجلة الاقتصادية العربية، ٢٠٢١، ص. ٢٢-٢٧.)

تُعزز الشركات الأهلية من خلال مشاريعها المحلية، التي تستهدف قطاعات مختلفة مثل الثقافة، الرياضة، والترفيه. على سبيل المثال، تم افتتاح شركة أهلية محلية للخدمات الترفيهية والثقافية في ولاية مدنين، حيث تهدف إلى إعادة استغلال المنشآت العامة وتوظيفها لخدمة أهالي المنطقة. هذه المبادرة تُظهر كيف يمكن للشركات الأهلية أن تلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات المجتمع من خلال توفير مساحات للأنشطة الثقافية والرياضية، مما يُساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد ويُحفز على المشاركة الفعالة.

علاوة على ذلك، تُركز الشركات الأهلية على استثمار الموارد المحلية والفرص المتاحة في المنطقة. من خلال تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان، يمكن لهذه الشركات تطوير مشاريع تتماشى مع تلك الاحتياجات، مما يُعزز من فعالية الجهود التنموية. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل المشاريع تطوير مهارات الشباب وتوفير التدريب اللازم لهم لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل.

تُعتبر الشراكة مع المجتمع المدني عنصرًا أساسيًا في نجاح الشركات الأهلية. من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية والجمعيات المدنية، يمكن تعزيز التواصل وتبادل المعرفة والخبرات، مما يُساعد في تحديد أولويات المجتمع بشكل أفضل. هذا التعاون يُساهم أيضًا في ضمان أن المشاريع المُنفذة تعكس احتياجات السكان وتُلبي تطلعاتهم.

تُعتبر الشركات الأهلية أيضًا أداة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة، تُسهم هذه الشركات في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعمل على تعزيز القيم الاجتماعية مثل التعاون والتضامن، مما يُعزز من الروح الجماعية بين أفراد المجتمع.(**التحديات والفرص أمام الشركات الحكومية** .تأليف: التقرير السنوي لوزارة المالية، ٢٠٢٢، ص. ٥٠-٥٥.)

في الختام، تلعب الشركات الأهلية دورًا محوريًا في تلبية احتياجات المجتمع المحلي وفقًا لخصوصياته. من خلال التركيز على التنمية المستدامة والاستثمار في الموارد المحلية، تُساهم هذه الشركات في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد. إن نجاح هذه المبادرات يعتمد على المشاركة الفعالة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني، لضمان تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة.

- تعزيز روح المبادرة الجماعية والنفع العام

تسعى الشركات الأهلية إلى تعزيز روح المبادرة الجماعية والنفع العام من خلال عدة آليات وممارسات تدعم التعاون والتضامن بين الأفراد في المجتمع. هذه الشركات تمثل نموذجًا مبتكرًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.

ترتكز فكرة الشركات الأهلية على مبدأ العمل الجماعي، حيث يتم تأسيسها من قبل مجموعة من الأفراد الذين يتعاونون لتحقيق أهداف مشتركة. هذا التعاون يُعزز من روح المبادرة الجماعية، حيث يُشجع الأفراد على المشاركة الفعالة في تطوير مشاريع تخدم مصالحهم ومصالح مجتمعهم. من خلال العمل معًا، يمكن للأعضاء تبادل الأفكار والخبرات، مما يُساهم في تحسين جودة المشاريع وزيادة فرص النجاح.(**الإدارة والحوكمة في الشركات الحكومية** .تأليف: سامي الجبوري، المكتبة الوطنية العربية، ٢٠٢٠، ص. ٤٠-٤٤.)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تُعتبر الشركات الأهلية أيضًا وسيلة لتعزيز النفع العام، حيث تُركز على تلبية احتياجات المجتمع المحلي بدلاً من تحقيق الربح الفردي. هذا التوجه يُعزز من القيم الاجتماعية مثل التضامن والمشاركة، مما يُساعد في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذه الشركات تُسهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال توفير فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي.

من خلال دعم المبادرات الجماعية، تُعزز الشركات الأهلية من قدرة الأفراد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير مهاراتهم. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل المشاريع التي تُنفذها الشركات الأهلية تدريب الأعضاء على مهارات جديدة أو تقديم خدمات معينة تلبي احتياجات السوق المحلي. هذا النوع من التدريب لا يُساهم فقط في تحسين مستوى المهارات لدى الأفراد، بل يُعزز أيضًا من قدرتهم على المساهمة الفعالة في الاقتصاد المحلي.

تعمل الحكومة أيضًا على دعم هذه المبادرات من خلال توفير التمويل والتسهيلات اللازمة لإنشاء الشركات الأهلية. يُعتبر الدعم الحكومي عنصرًا حيويًا في تعزيز روح المبادرة الجماعية، حيث يُساعد في تخفيف العبء المالي عن المؤسسين ويُحفزهم على اتخاذ خطوات جادة نحو إنشاء مشاريع جديدة. كما أن وجود برامج تدريبية وورش عمل تُعزز من قدرات الأفراد وتُساعدهم على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

إضافةً إلى ذلك، تُعتبر الشركات الأهلية منصة لتبادل الأفكار والممارسات الجيدة بين الأعضاء والمجتمعات المختلفة. من خلال تنظيم الفعاليات والمنتديات، يمكن للأفراد التعرف على تجارب الآخرين ومشاركة النجاحات والتحديات التي واجهتهم. هذا النوع من التواصل يُساهم في بناء شبكة قوية من الدعم والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية.(**دراسة حول الهياكل القانونية للشركات الحكومية** .تأليف: المركز العربي للدراسات القانونية، ٢٠١٩، ص. ٣٥-٣٩.)

في الختام، تُعتبر الشركات الأهلية أداة فعالة لتعزيز روح المبادرة الجماعية والنفع العام. من خلال تشجيع التعاون والمشاركة بين الأفراد، تُساهم هذه الشركات في بناء مجتمع متماسك وقادر على تحقيق التنمية المستدامة. إن نجاح هذه المبادرات يعتمد بشكل كبير على دعم الحكومة والمجتمع المدني، مما يُعزز من فرص تحقيق أهداف التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة للأفراد.

١.٣ الشروط والمتطلبات

لإحداث شركة أهلية، هناك مجموعة من الشروط والمتطلبات التي يجب توافرها لضمان نجاح هذه الشركات واستدامتها. هذه الشروط تهدف إلى تنظيم عملية تأسيس الشركات الأهلية وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية. وفيما يلي الشروط الأساسية التي يجب مراعاتها:

١. وجود ٥٠ شخصًا على الأقل كمؤسسين: يُعتبر وجود عدد كافٍ من المؤسسين شرطًا أساسيًا لتأسيس الشركة الأهلية. يتطلب هذا الشرط أن يكون المؤسسون من الأفراد الذين يشاركون في تحقيق أهداف الشركة، مما يعكس روح التعاون والمشاركة. يُشجع هذا العدد الكبير من المؤسسين على تبادل الأفكار والخبرات، مما يُعزز من فرص نجاح الشركة.

٢. رأس المال المطلوب: يجب أن يتوفر رأس مال لا يقل عن ١٠,٠٠٠ دينار للشركات المحلية و٢٠,٠٠٠ دينار للشركات الجهوية. يُعتبر هذا الشرط ضروريًا لضمان قدرة الشركة على بدء نشاطها واستدامتها المالية. يُساعد رأس المال في تغطية التكاليف الأولية مثل شراء المعدات، تأجير المرافق، وتوظيف العمالة. كما أن وجود رأس مال كافٍ يُعزز من مصداقية الشركة ويزيد من فرص الحصول على تمويل إضافي من الجهات الخارجية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٣. عدم ممارسة أي نشاط سياسي: يجب أن تلتزم الشركات الأهلية بعدم الانخراط في أي نشاط سياسي أو المشاركة في المسارات السياسية. يُعتبر هذا الشرط مهمًا للحفاظ على حيادية الشركة وضمان تركيزها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية دون التأثر بالاعتبارات السياسية. يساعد هذا التوجه في بناء الثقة بين أعضاء الشركة والمجتمع المحلي، حيث يُظهر التزامهم بخدمة المصلحة العامة.

٤. تسجيل الشركة: بعد استيفاء الشروط السابقة، يجب تسجيل الشركة لدى الجهات المختصة للحصول على الشخصية القانونية اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية بشكل رسمي. يتطلب هذا التسجيل تقديم الوثائق المطلوبة ودفع الرسوم اللازمة، مما يُعزز من شرعية الشركة ويُتيح لها الاستفادة من الحقوق والامتيازات القانونية.

٥. إعداد النظام الداخلي: يتعين على المؤسسين إعداد نظام داخلي يحدد القواعد والإجراءات التي ستتبعها الشركة في إدارتها وتنظيم عملها. يشمل هذا النظام تحديد الهيكل الإداري، قواعد اتخاذ القرار، وآليات توزيع الأرباح والخسائر بين الأعضاء.

٦. التوافق مع القوانين المحلية: يجب أن تتوافق أنشطة الشركة مع القوانين والتشريعات المحلية المعمول بها في البلد، مما يضمن عدم تعرضها لأي مشاكل قانونية قد تؤثر على سير عملها.(**التنمية المستدامة ودور الشركات الحكومية** .تأليف: ليلى حسين، مجلة التنمية المستدامة العربية، ٢٠٢١، ص. ١٨-٢٣.)

تُعتبر هذه الشروط والمتطلبات جزءًا أساسيًا من عملية تأسيس الشركات الأهلية، حيث تُساهم في تعزيز الاستقرار والفعالية لهذه الكيانات الاقتصادية. إن الالتزام بهذه الشروط يعكس جدية المؤسسين ورغبتهم في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة الفعالة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي.

١.٤ المزايا والامتيازات

تتمتع الشركات الأهلية بعدة مزايا، منها:

- إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات

تتمتع الشركات الأهلية بعدة مزايا تجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين والمجتمعات المحلية. من بين هذه المزايا، يُعتبر الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات من أبرز الحوافز التي تُقدم لهذه الشركات. يساهم هذا الإعفاء في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات الأهلية، مما يُتيح لها استثمار المزيد من الموارد في تطوير أنشطتها وتحقيق أهدافها التنموية.(**استراتيجيات تحسين أداء الشركات الحكومية** .تأليف: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ١٢-١٦.)

يُعتبر الإعفاء الضريبي أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يسمح للشركات الأهلية بالتركيز على تحسين خدماتها ومنتجاتها دون القلق بشأن التكاليف الضريبية المرتفعة. هذا النوع من الدعم يُشجع على الابتكار ويُحفز على إنشاء مشاريع جديدة، مما يُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية.

إضافة إلى ذلك، تُوفر الشركات الأهلية مزايا أخرى مثل إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة، مما يسهل عليها تمويل مشاريعها وتوسيع أنشطتها. كما أن هذه الشركات تتمتع بمرونة أكبر في اتخاذ القرارات الإدارية، مما يُساعدها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق واحتياجات المجتمع.

تُعتبر الشركات الأهلية أيضًا وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة، حيث تُركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات. من خلال تقديم خدمات ومنتجات تلبي احتياجات المجتمع المحلي، تُساهم هذه الشركات في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بشكل عام، تُعد المزايا التي تتمتع بها الشركات الأهلية دافعًا قويًا لتشجيع المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يُعزز من فرص نجاحها واستدامتها في المستقبل.(**الاقتصاد المقاوم والشركات الحكومية** . تأليف: عادل الشمري، مجلة الاقتصاد المقاوم العربي، ٢٠٢٠، ص. ٢٨-٣٢.)

- إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة لدعم مشاريعهم

تتمتع الشركات الأهلية بإمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة لدعم مشاريعها، مما يُعتبر أحد الحوافز الأساسية لتعزيز نموها واستدامتها. هذه القروض تُقدم من خلال عدة آليات تمويلية تهدف إلى تسهيل عملية تأسيس وتطوير المشاريع المحلية.

تُخصص الحكومة موارد مالية لدعم الشركات الأهلية، حيث تم رصد اعتمادات إضافية في مشروع قانون المالية لعام ٢٠٢٥ لدعم هذه الشركات. على سبيل المثال، تم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض بشروط تفاضلية، مما يُتيح للشركات الأهلية الحصول على التمويل اللازم لتطوير أنشطتها وتحقيق أهدافها التنموية[١].

تُقدم هذه القروض عادةً بفوائد منخفضة أو بدون فوائد، مما يُخفف من الأعباء المالية على الشركات. كما تُتيح فترات سداد مرنة، مما يساعد الشركات على إدارة تدفقاتها النقدية بشكل أفضل. هذا النوع من الدعم يُعتبر حيويًا، خاصةً في المراحل الأولى من تأسيس الشركات، حيث تكون الحاجة إلى التمويل أكبر لتغطية التكاليف التشغيلية والاستثمار في البنية التحتية اللازمة.

علاوة على ذلك، يتم توجيه هذه القروض لدعم مشاريع محددة تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي. يمكن أن تشمل هذه المشاريع تطوير الصناعات المحلية، تحسين الخدمات الاجتماعية، أو تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تُساهم في خلق فرص عمل جديدة. من خلال هذه الآلية، تُعزز الشركات الأهلية من قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع وتقديم حلول فعالة للمشكلات المحلية.

تُعد إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي. إن توفير التمويل اللازم للشركات الأهلية يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.(**التوجهات المستقبلية في إدارة الشركات الحكومية** .تأليف: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص. ٤٥-٤٩.)

بشكل عام، تُعتبر القروض الميسرة أداة فعالة لدعم الشركات الأهلية، حيث تُمكنها من تحقيق أهدافها وتوسيع أنشطتها بما يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي. إن تعزيز هذه المبادرات يُعد خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأفراد في تلك المجتمعات.

الشركات الحكومية

٢.١ تعريف الشركات الحكومية

تُعرّف الشركات الحكومية بأنها الكيانات الاقتصادية التي تمتلك فيها الحكومة، سواء كانت الحكومة المركزية أو حكومة الولاية، نسبة ٥١% أو أكثر من رأس المال المدفوع. تُعتبر هذه الشركات جزءًا من القطاع العام، حيث تُدار وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، وتُسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.(**السياسات العامة والشركات الحكومية** .تأليف: دكتور حسن العلي، كتاب السياسات العامة في الوطن العربي، منشورات جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص. ٦٠-٦٥.)

تتميز الشركات الحكومية بعدة خصائص تجعلها فريدة من نوعها. أولاً، فهي تُؤسس بموجب قوانين خاصة، مما يمنحها صفة قانونية مستقلة. غالبًا ما تُستخدم هذه الشركات لتقديم خدمات عامة أو إنتاج سلع أساسية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تسهم في تلبية احتياجات المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الشركات الحكومية شركات النقل، الكهرباء، المياه، والصحة.

إدارة الشركات الحكومية تتم عادةً بواسطة مجلس إدارة يُعين من قبل الحكومة، مما يضمن أن تكون القرارات متماشية مع السياسات العامة للدولة. يُعتبر هذا النوع من الإدارة ضروريًا لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الحكومة لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات الحكومية بقدرة على الوصول إلى التمويل العام والموارد المالية التي قد لا تتوفر للقطاع الخاص.

تسعى الشركات الحكومية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:

- توفير الخدمات الأساسية: تلعب الشركات الحكومية دورًا حيويًا في تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمرافق العامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تُساهم هذه الشركات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال تقديم خدمات بأسعار معقولة للجميع، تُساعد الشركات الحكومية في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.(**المفاهيم الأساسية في إدارة الشركات الحكومية** .تأليف: دكتور سليم النعيمي، منشورات جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠، ص. ٣٣-٣٧.)

على الرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها الشركات الحكومية، إلا أنها تواجه أيضًا بعض التحديات. من أبرز هذه التحديات هي البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي قد تؤثر على كفاءة الأداء. كما أن الاعتماد على التمويل الحكومي قد يؤدي إلى نقص المرونة في اتخاذ القرارات.

بشكل عام، تُعتبر الشركات الحكومية جزءًا أساسيًا من الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع. إن فهم طبيعة هذه الشركات وأدوارها يُساعد في تقييم تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

٢.٢ الأهداف والغايات

تسعى الشركات الحكومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تُعزز من دورها في الاقتصاد والمجتمع. من بين هذه الأهداف:

١. توفير الخدمات الأساسية للمواطنين: تُعتبر الشركات الحكومية مسؤولة عن تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون، مثل التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه، والنقل. تهدف هذه الشركات إلى ضمان وصول جميع الأفراد إلى هذه الخدمات بشكل عادل وفعال، مما يُعزز من جودة الحياة ويُساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢. دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة: تُساهم الشركات الحكومية بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المشاريع الحيوية والبنية التحتية. تعمل هذه الشركات على تعزيز التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى حماية البيئة وتحسين استخدام الموارد الطبيعية. كما تُعتبر هذه الشركات رافدًا مهمًا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

٣. خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تُعتبر الشركات الحكومية مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل في العديد من الدول. من خلال توسيع أنشطتها وتطوير مشاريع جديدة، تساهم هذه الشركات في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما أن توفير فرص العمل يُساعد في تحسين مستوى المعيشة للأفراد ويُعزز من الاستقرار الاجتماعي.(**تحليل مقارن بين الشركات الحكومية والخاصة** .تأليف: أحمد المرسلي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، ٢٠٢١، ص. ٢٤-٢٩.)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تُعتبر هذه الأهداف جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إن نجاح الشركات الحكومية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم خدمات عالية الجودة تلبي احتياجات المواطنين وتساهم في تحسين ظروف حياتهم.
بشكل عام، تلعب الشركات الحكومية دورًا حيويًا في تعزيز الاستقرار والتنمية في المجتمع، حيث تُسهم بشكل مباشر في تلبية احتياجات المواطنين ودعم الاقتصاد الوطني.

٢.٣ التحديات التي تواجهها

تواجه الشركات الحكومية عدة تحديات تؤثر على أدائها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. من بين هذه التحديات:

١. البيروقراطية والفساد الإداري: تُعتبر البيروقراطية أحد أكبر العقبات التي تواجه الشركات الحكومية. الإجراءات المعقدة والمطولة لتقديم الطلبات والحصول على التصاريح يمكن أن تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وتبديد الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يُشكل الفساد الإداري تحديًا كبيرًا، حيث يمكن أن يؤدي إلى سوء استخدام الموارد العامة وعدم تحقيق الأهداف المنشودة. يتطلب معالجة هذه المشكلة تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الإدارة.

٢. نقص التمويل والموارد اللازمة لتطوير المشاريع: تعاني العديد من الشركات الحكومية من نقص التمويل اللازم لتطوير مشاريعها وتحسين خدماتها. هذا النقص قد يكون ناتجًا عن قيود الميزانية الحكومية أو عدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية. يؤدي نقص التمويل إلى صعوبة تنفيذ المشاريع الجديدة أو تحسين المشاريع القائمة، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٣. الحاجة إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية: تُواجه الشركات الحكومية تحديات في تحسين كفاءتها وإنتاجيتها مقارنةً بالقطاع الخاص. قد يكون ذلك نتيجة لعدم وجود حوافز كافية للعاملين أو ضعف نظم الإدارة والتقييم. يتطلب تحسين الكفاءة اتخاذ إجراءات جادة لتحديث الأنظمة الإدارية وتعزيز التدريب والتطوير المهني للموظفين، مما يُساعد في رفع مستوى الأداء وتحقيق نتائج أفضل.(**استراتيجيات تحسين أداء الشركات الحكومية** .تأليف: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ١٩.)

تُعتبر معالجة هذه التحديات أمرًا حيويًا لضمان قدرة الشركات الحكومية على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة. إن تعزيز الشفافية، وتوفير التمويل الكافي، وتحسين الكفاءة يمكن أن يُسهم بشكل كبير في تعزيز دور هذه الشركات في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف الاجتماعية المطلوبة.

خاتمة

تُعتبر الشركات الحكومية جزءًا أساسيًا من الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث تلعب دورًا حيويًا في تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الشركات مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها.

تسعى الشركات الحكومية إلى توفير خدمات أساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والنقل، مما يُعزز من جودة الحياة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. كما تساهم هذه الشركات في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المشاريع الحيوية وتوفير فرص العمل، مما يُساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

على الرغم من هذه الأهداف الإيجابية، تواجه الشركات الحكومية تحديات كبيرة مثل البيروقراطية والفساد الإداري، ونقص التمويل والموارد اللازمة لتطوير المشاريع، والحاجة إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية. تتطلب معالجة هذه التحديات اتخاذ إجراءات جادة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتوفير التمويل الكافي وتحسين نظم الإدارة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في الختام، تُعتبر الشركات الحكومية أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع. إن تعزيز فعاليتها يتطلب تعاونًا بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المصادر

- مبادئ، تعريف وتصنيف الشركات الحكومية. تأليف: مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢١، ص. ١٣-١٦.
- كتاب التعريف بالشركات الحكومية. تأليف: وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠٢٠، ص. ٤٥-٥٠.
- كتاب الحوكمة في الشركات الحكومية. تأليف: أحمد العلي، منشورات الدار العربية، ٢٠٢٢، ص. ٧٨-٨٢.
- الشركات الحكومية: الأسس والمكانة. تأليف: وزارة التخطيط، ٢٠٢١، ص. ٤-٧.
- تحليل أداء الشركات الحكومية في العالم العربي. تأليف: مركز الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص. ١٥-١٩.
- دور الشركات الحكومية في الاقتصاد الوطني. تأليف: علي الرفاعي، المجلة الاقتصادية العربية، ٢٠٢١، ص. ٢٢-٢٧.
- التحديات والفرص أمام الشركات الحكومية. تأليف: التقرير السنوي لوزارة المالية، ٢٠٢٢، ص. ٥٠-٥٥.
- الإدارة والحوكمة في الشركات الحكومية. تأليف: سامي الجبوري، المكتبة الوطنية العربية، ٢٠٢٠، ص. ٤٠-٤٤.
- دراسة حول الهياكل القانونية للشركات الحكومية. تأليف: المركز العربي للدراسات القانونية، ٢٠١٩، ص. ٣٥-٣٩.
- التنمية المستدامة ودور الشركات الحكومية. تأليف: ليلى حسين، مجلة التنمية المستدامة العربية، ٢٠٢١، ص. ١٨-٢٣.
- استراتيجيات تحسين أداء الشركات الحكومية. تأليف: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ١٢-١٦.
- الاقتصاد المقاوم والشركات الحكومية. تأليف: عادل الشمري، مجلة الاقتصاد المقاوم العربي، ٢٠٢٠، ص. ٢٨-٣٢.
- التوجهات المستقبلية في إدارة الشركات الحكومية. تأليف: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص. ٤٥-٤٩.
- السياسات العامة والشركات الحكومية. تأليف: دكتور حسن العلي، كتاب السياسات العامة في الوطن العربي، منشورات جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص. ٦٠-٦٥.
- المفاهيم الأساسية في إدارة الشركات الحكومية. تأليف: دكتور سليم النعيمي، منشورات جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠، ص. ٣٣-٣٧.
- تحليل مقارن بين الشركات الحكومية والخاصة. تأليف: أحمد المرسلي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، ٢٠٢١، ص. ٢٤-٢٩.
- استراتيجيات تحسين أداء الشركات الحكومية. تأليف: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ١٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الاربعون – آيار ٢٠٢٥– ذي القعدة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

Sources

•Principles, definition and classification of government companies. Authored by: Center for Research and Studies, ٢٠٢١, pp. .١٦-١٣

•Book on defining government companies. Authored by: Ministry of Economy and Finance, ٢٠٢٠, pp. .٥٠-٤٥

•Book on governance in government companies. Authored by: Ahmed Al-Ali, Arab House Publications, ٢٠٢٢, pp. .٨٢-٧٨

•Government companies: foundations and status. Authored by: Ministry of Planning, ٢٠٢١, pp. .٧-٤

•Analysis of the performance of government companies in the Arab world. Authored by: Center for Economic Studies, ٢٠٢٠, pp. .١٩-١٥

•The role of government companies in the national economy. Authored by: Ali Al-Rifai, Arab Economic Journal, ٢٠٢١, pp. .٢٧-٢٢

•Challenges and opportunities facing government companies. Authored by: Annual Report of the Ministry of Finance, ٢٠٢٢, pp. .٥٥-٥٠

•Management and governance in government companies. Written by: Sami Al-Jabouri, Arab National Library, ٢٠٢٠, pp. .٤٤-٤٠

•A study on the legal structures of government companies. Written by: Arab Center for Legal Studies, ٢٠١٩, pp. .٣٩-٣٥

•Sustainable development and the role of government companies. Written by: Laila Hussein, Arab Journal of Sustainable Development, ٢٠٢١, pp. .٢٣-١٨

•Strategies for improving the performance of government companies. Written by: Ministry of Planning and Economic Development, ٢٠٢٢, pp. .١٦-١٢

•The resistance economy and government companies. Written by: Adel Al-Shammari, Arab Journal of Resistance Economy, ٢٠٢٠, pp. .٣٢-٢٨

•Future trends in the management of government companies. Written by: Center for Strategic Studies, ٢٠٢١, pp. .٤٩-٤٥

•Public policies and government companies. Written by: Dr. Hassan Al-Ali, Public Policies in the Arab World, Cairo University Publications, ٢٠١٩, pp. -٦٠ .٦٥

•Basic concepts in the management of government companies. Written by: Dr. Salim Al-Naimi, King Saud University Publications, ٢٠٢٠, pp. .٣٧-٣٣

•Comparative analysis between government and private companies. Written by: Ahmed Al-Marsali, Arab Economic Research Journal, ٢٠٢١, pp. .٢٩-٢٤

•Strategies to improve the performance of government companies. Written by: Ministry of Planning and Economic Development, ٢٠٢٢, p. .١٩